ارتفاع إجمالي المرشحين إلى 60 والجمعة آخر يوم لتقديم الطلبات

سبعة مرشحين في اليوم الثامن لانتخابات المجلس البلدي الـ11

■ الخلف: مهتمون بالقضايا الإسكانية بعد أن وصل بنا الحال إلى أن معظم المواطنين يسكنون بالإيجار

كتب فارس العبدان

تقدم سبعة مرشحين بينهم مرشحتان بأوراق ترشحهم إلى الإدارة العامة لشؤون الانتخابات بوزارة الداخلية اليوم وهو الثامن من فتح باب الترشح لانتخابات المجلس البلدي الـ11.

والمرشحون هم ساير عطية سالم الحمدان وعبدالعزيز عبدالله مراد راشد محمد الخلف وفيصل محمد جاسم الحافظ التناك عن الدائرة الرابعة وبدرية غريب محمد عبدالله ذياب عن الدائرة الخامسة وبدر سحاب حميدان خليفان المويزري عن الدائرة السادسة وسعيد حسن عبدالمانع الصوان العجمي وغصون خلف علي سعدون الحربي عن الدائرة الثامنة.

وبذلك يبلغ مجموع عدد المرشحين منذ فتح باب الترشح 60 مرشحا ومرشحة بواقع 56 مرشحا واربع مرشحات وسيكون طبقا لقانون الانتخاب يوم الجمعة الموافق السادس من سبتمبر الجاري آخر يوم لتقديم طلبات الترشح في حين سيكون 20 الجاري آخر يوم للانسحاب من هذه الانتخابات.

وقال مرشح الدائرة الرابعة المهندس عبد العزيز عبد الله الخلف في حال وصولي إلى المجلس سيكون اهتمامي وشغلي الشاغل الكثير من القضايا الشعبية التي تهم المواطن الكويتي..

وأضاف، على رأس تلك القضايا القضية الإسكانية حيث وصل بنا الحال أن معظم المواطنين يسكنون بيوتا مستأجرة، وتعدى عدد الطلبات 100 الف طلب، وأصبحت مشكلة تزداد مع الزمن وتتفاقم، ومع مرور الأيام نعجز عن وجود حلول لها. وأشار إلى أن القضية التعليمية من الأولويات التي يجب على المجلس السعي لوضع حلول لها من خلال توفير الأراضي اللازمة لبناء مزيد من المدارس والجامعات لحل مشكلة استيعاب الطلبة التي يتكبد مشقتها المواطن كل عام.

وتطرق إلى قضية الوظائف، والشباب الكويتي، وأهمية العناية بالشباب وتوفير ملاعب رياضية وأندية لشغل أوقات فراغهم وحمايتهم من تعاطي المخدرات والإدمان عليها.

وشدد على أهمية الدفع بعجلة التنمية، من خلال تحريك المشاريع المتأخرة، ومتابعتها والعمل على الانتهاء منها في الوقت الزمني المحدد لها. بدورها قالت مرشحة الدائرة الخامسة بدرية غريب ذياب رشحت نفسي سعيا لخدمة وطني في مجالي كوني مهندسة لدي الكثير من الأفكار والمشاريع التي أسعى إلى تقديمها لحل الكثير من المشاكل التي تخدم الوطن.

وأضافت، أسعى من خلال وجودي في المجلس البلدي إلى العمل على إعادة تخطيط المدينة بشكل جمالي متناسق، إضافة إلى القضاء على مشكلة الأغذية الفاسدة بتوفير العديد من المختبرات لتلك الأغذية، وزادت، لدي طموح بأن نغير من عمل البلدية الروتيني، وتسهيل الإجراءات على المراجعين، إضافة إلى وضع حلول لحل قضية المرور بشكل عملي فعال.

من جانبه وجه مرشح الدائرة الرابعة ساير الحمدان، ثلاثة رسائل قصيرة أولها لمجلس الوزراء قائلا، تقدمن في الانتخابات الأخيرة للمجلس البلدي بطعن بعدم صحة الانتخابات لعدم إدراج بعض المناطق بالجداول الانتخابية، مما حرم الكثير من المواطنين والمواطنات من المشاركة باختيار من يمثلهم تحت قبة الشيخ جابر الأحمد، مؤكدا أنه سوف يقدم طعن آخر في هذه الانتخابات. وتساءل في رسالته الثانية من أعطي الحق بحرمان هؤلاء المواطنين من المشاركة في الانتخابات في المجلس البلدي، حيث أن مجلس الوزراء يستطيع إصدار قرار بإدراج هذه المناطق للمشاركة في الانتخابات. وطالب في رسالته الثالثة بمنح أعضاء المجلس البلدي الحصانة حتى يستطيعون التحدث والقول والتشريع أسوة بإخوانهم أعضاء الأمة.

سعيد العجمي

بدرية ذياب (تصوير: أحمد الهلهل)

■ ذياب: رشحت نفسي سعيا لخدمة وطني ولدي الكثير من الأفكار والمشاريع التي أسعى إلى تقديمها

الحمدان: من أعطى الحق بحرمان بعض المواطنين من المشاركة في انتخابات المجلس البلدي؟

بدر المويزري

ساير الحمدان

غصون الحربي

فيصل التناك

أكد أن الأعراس الانتخابية تتجدد هذا العام مع انتخابات «بلدي 2013»

أكاديمي: نشأة البلدية مثلت الفرصة الأولى للتجربة الديمقراطية في الكويت

■ الغضبان: الانتخابات البلدية تعتبر من التجارب الثرية التي أسسها رواد الجيل الماضي

«البلدي 2013» تجدد الأعراس الانتخابية في البلاد

■ تاريخ المؤسسات في الكويت هو من أسس البنية التحتية لنهضة الكويت الحديثة

مثلت نشأة بلدية الكويت عام 1930 الفرصة الاولى للكويتيين لممارسة التجربة الديمقراطية حيث اختاروا أعضاء المجلس البلدي عبر الانتخابات في محطة مهمة تتجدد هذه الايام على أعتاب انتخابات المجلس البلدي الـ11 المقرر اجراؤها في 28 سبتمبر الجاري.

وقال أستاذ التاريخ الحديث في قسم الدراسات الاجتماعية بكلية التربية الاساسية الدكتور موسى الغضبان في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» أمس ان الانتخابات البلدية تعتبر من التجارب الثرية التي أسسها رواد الجيل الماضي في ثلاثينيات القرن الماضي والذين نفخر ونعتز بهم.

وأضاف الدكتور الغضبان ان تاريخ المؤسسات في الكويت هو من اسس البنية التحتية لنهضة الكويت الحديثة والحديث عن المجلس البلدي استحضار لذلك الماضي لجعله اساسا لأي مشاريع تهدف إلى تحقيق التنمية والتطور اضافة إلى انه يمثل اعتزازا بالجيل السابق.

وذكر ان نشأة البلدية كانت باقتراح قدم من الشيخ يوسف بن عيسى القناعي للامير الراحل الشيخ أحمد الجابر الصباح رحمهما الله بعد ان قام القناعي بزيارة الى البحرين اطلع خلالها على نظام البلدية هناك وأعجبه ما رآه وتمنى ان ينفذ ذلك في الكويت.

وبين ان البلدية انحصرت مهامها بداية في الاهتمام بالصحة وأمور المجتمع وفي سنة 1931 صدر أول قانون لبلدية الكويت حدد فيه عدد أعضاء المجلس بـ12 عضوا ورئيس من الاسرة الحاكمة وقبل نهاية الثلاثينيات ظهرت وظيفة مدير البلدية ووظائف اخرى متصلة بها وتطورت مهامها لتشمل العديد من الخدمات والامور الفنية.

ولفت الى ان المادة الاولى من القانون نصت على ان يتالف المجلس البلدي من 12 عضوا اضافة الى الرئيس وحددت المادة الثانية ان يكون الرئيس من آل الصباح كما حددت المادة الثالثة من يحق لهم الانتخاب وحدد القانون أيضا مهام البلدية واختصاصاتها.

وبين الدكتور الغضبان ان المجلس البلدي تشكل بعد اجراء الانتخابات عام 1932 من كل من يوسف بن عيسى القناعي ومشعان الخضير الخالد وسليمان خالد العدساني وعلي السيد سليمان ومحمد أحمد الغانم ونصف بن يوسف النصف وزيد سيد محمد وأحمد معرفي وحمد الداود المرزوق ومرزوق الداود البدر ومشاري الحسين البدر ويوسف الصالح الحميضي.

وأشار الى ان هؤلاء الاعضاء انتخبوا سليمان العدساني مديرا للبلدية وأسندت رئاسة الشرف الى الشيخ عبدالله الجابر الصباح وتلت انتخابات البلدية انتخابات لدوائر المعارف والصحة والاوقاف وكان لتلك الانتخابات أثرها الكبير في زيادة الوعي لمبدأ المشورة والمشاركة بتنظيم شؤون الدولة من خلال مؤسسات الدولة.

وذكر ان مهام البلدية تطورت وتعددت اختصاصاتها فكانت عبارة عن مجلس وزراء مصغر يقوم بمهام كل الوزارات في وقتنا الراهن وهي مهام بسيطة تتلاءم مع المجتمع الكويتي آنذاك مضيفا انه في عام 1938 تم انتخاب المجلس التشريعي الذي استمر ستة اشهر فقط.

ولفت الى ان ذلك المجلس اصبح مهيمنا مع مختلف مجالس الخدمات ومنها المجلس البلدي الذي قلت صلاحياته وأصبح بعض أعضائه اعضاء في المجلس التشريعي دون الجمع بين العضويتين وكان مجلس 1938 هو المرجع الأخير لقرارات المجلس البلدي.

وقال الدكتور الغضبان انه في عام 1940 ظهر الجهاز التنفيذي للبلدية وتطور الجهاز الاداري وبرزت وظائف جديدة في بلدية الكويت منها رئيس الكتاب ونائب المدير وهيئة للكشف على البيوت ورقابة دفاتر الحسابات والرسوم والضرائب وتطورت رواتب الموظفين وشكلت في عام 1947 لجنة للنظر في جداول رواتبهم.

وبين انه في عام 1950 تولى الحكم الشيخ عبدالله السالم الصباح رحمه الله وظهرت معه الدخول البترولية المرتفعة واتجاهه لبناء الكويت بناء عمرانيا وقانونيا واداريا حيث قرر تاسيس العديد من المجالس التي تأخذ على عاتقها تطوير الكويت وتنفيذ البرامج العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والعمل. وذكر من أهم هذه المجالس مجلس الانشاء الذي ظهر عام 1952 باقتراح من المستر كرايتون وكانت مهمته الأساسية تخطيط البلاد ودراسة مشاريع التنمية في الكويت في ظل الطفرة المالية وكان هذا المجلس من الناحية السياسية محاولة لتخفيف التدخلات البريطانية في شؤون البلاد الداخلية.

الماجد يطالب بتعديل قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005

■ سكراب أمغرة يهدد سكان المنطقة .. ويشكل خطراً داهما على المناطق المجاورة

عارف دليم

شدد مرشح المجلس البلدي للدائرة الثامنة عارف دليم الماجدي على أهمية تعديل بعض بنود قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 كون هذا القانون يحتاج للمراجعة ليكون افضل مما هو عليه لإعطاء أعضاء المجلس البلدي المزيد من الصلاحيات، الذي تسببت في سلب الدور الرقابي.

أشار الماجدي في تصريح صحافي الي وجود جوانب سلبية في القانون لا بد من تنقيحها خاصة ما يتعلق في الفصل المالي والإداري، لافتا الي ضرورة أن يكون التعديل متوافقا بين الجهاز التنفيذي والبلدي كونهما مكملين لبعضهما البعض، لافتا الي ضرورة الالتفات الى الخلل السائد في بلدية الكويت ووضع خطة إصلاحية شاملة للنهوض في مستوى الخدمات وتفعيل دور الرقابة.

بين الماجدي أن الدائرة الثامنة تعاني عدة مشاكل متراكمة لم تجد الاهتمام المطلوب منها نقص الخدمات وقضية تنقية مياه البحر في الصليبخات والدوحة، إنشاء واجهة بحرية خاصة للجهراء، إيجاد مواقع فروع للجامعات والمعاهد التطبيقية تخدم الدائرة وأبناءها، إنشاء المزيد من المرافق العامة، إصدار قانون لضم المناطق غير المضافة الي الجداول الانتخابية، العمل سريعا علي نقل سكرات أمغرة الذي بات اليوم يسبب خطرا داهما علي سكان المناطق المجاورة خصوصا منطقة سعد العبدالله، مما ينذر بكوارث مستقبلية في التلوث والخطر المستشري علي البيئة والآثار المترتبة على صحة سكان تلك المناطق، الاهتمام بالبنية التحتية في مناطق الدائرة وإعادة تحديثها، العمل علي إيجاد حلول للأزمات المرورية والزحام الشديد خصوصا بعض الشوارع الرئيسية.